إمكانية تأسيس فضاء عمومي بالجزائروفق المنطق النظري والتطبيقي لهابرماس

الفضاء العمومي عند هابرماس هو تفكيرارتكزعلى الاستعمال"

" العمومي و الشمولي للعقل غير المنفصل عن الحرية

Michel Foucault (1994) Dits et écrits, volume IV, Paris, Gallimard

شكّل تطور وسائل الاتصال و تعدّد أشكالها موضوع اهتمام الكثير من الباحثين خاصة ما يتعلّق منها بدرجة التأثيرعلى الجمهور المتلقي. من هذه الزاوية ظهرت إلى الوجود عدة دراسات تثمن قدرة الإعلام على استمالة الرأي العام وسلبه القدرة على معارضة سلطة القرار المتحكمة في وسائل اتصال الجماهيرعامة والإعلام خاصة. أمام هذه الحالة نجد توجها آخريدافع عن الحق في الإعلام و الاتصال مستندا إلى تصورات نقدية للمجتمعات المتقدمة صناعيا. تصورات تبرز مدى استغلال سلطة القرارلوسائل الاتصال الجماهيري و قدرتها على صناعة ثقافة استهلاكية تتحكم في الرأي العام. مثل هذه الثقافة المحمولة على وسائل الاتصال أصبحت السمة المميزة للمجتمعات المتقدمة صناعيا والتي نتجت عن الثورة الصناعية و تحرر العقل، تحرر شكل الحداثة التي تولدت عنها أعنف ظاهرة عرفت بالاستعمارالذي شكل نقطة تماس بين المجتمعات الغربية والمجتمعات المستعمَرة بما في ذلك المجتمعات العربية. من هذه النقطة انتقلت وسائل الاتصال الجماهيري إلى المجتمعات العربية من سينما

و مسرح و من وسائل إعلام، خاصة الصحافة المكتوبة التي أصبح بمقدور المثقفين العرب ممارستها. .شكلت هذه النخبة قادة الرأي العام المنشطة للحركات الجماهيرية المدعمة للوعي السياسي

من هنا لجأنا إلى دراسة السمات المشتركة بين المجتمعات الغربية و المجتمعات العربية ومنها المجتمع الجزائري، محاولين إسقاط منطق هبرماس الذي استخدمه في دراسة تشكل الفضاء العمومي على المجتمع الجزائري. منهجيا، كان علينا حصر أشكال الاتصال و كيف تم تشكل الفضاء العمومي داخل المجتمع الغربي مع ربطه بمسارتطوري دال على تكونه. الشيء الذي قام به هبرماس عندما استخدم المؤسس من قِبَل "فيبر"، لمعرفة تاريخ (Idéal-type) المنهج التاريخي المقارن المعتمد على نموذج-المثال الفضاء العمومي وصلته بالأشكال الاتصالية و كيف تم الانزلاق من المجال الخاص إلى المجال العام. في هذا الاتجاه ركزهبرماس على تحول قراء الصحف و الرو ايات والمقربين من طبقة النبلاء إلى تشكيل الطبقة البورجوازية . على هذا الأساس المنهجي نحاول أن نعالج فرضيتنا المحورية في معرفة حدود

تشكل الفضاءات العمومية و تشكيلها للرأي العام بالجزائر. فهل السمات المؤسسة للفضاء العمومي بالغرب تجد سبيلها إلى المجتمع الجزائري أم أن هنا معوقات تحول دون تأسيسه ؟وهل المنطق الذي حكم تطور الفضاء العمومي بأوروبا هو ذاته الذي سيحكم تطوره بالجزائر؟ أم ان هناك منطق آخر قد لا يوصلنا إلى فضاء لا تسوده المناقشة كأسس للديمقراطية التي نظر لها هبرماس؟ من التساؤلات المعبر عنها تصاغ الفرضية المحورية التي سنحاول من خلالها التأكد أولا من أن الإعلام أساس تشكل الوعي السياسي، ثانيا أنه الأداة التي يستخدمها المجتمع المدني في تسيير الفضاءات العمومية و ثالثا أنه الوسيلة المدعمة لممارسة الديمقراطية. يعتمد تحليلنا على استخدام المنهج التاريخي المقارن المستخدم من قِبَل هبرماس و المستلهم من الأفكار الويبرية القائم على الوحدة التاريخية و المُعرّفة بالنموذج المثال، و ذلك باستخراج الوحدة التاريخية التي تحكم تطور الفضاء العمومي و تأسسه بكل من أوروبا والجزائر. و عليه سوف نحلل الصيرورة التاريخية لكل من الإعلام خاصة الصحافة المكتوبة، و المسرح و المجتمع المدني.

تأسيس مفهوم الفضاء العام عند هابرماس

العودة إلى فلسفة كانط، خاصة عندما درس تكون الفضاء العمومي بأوروبا f تميزت أعمال هبرماس من حيث هو ناتج عن العقل، مبتعدا بذلك عن الماركسية كتقليد تميزت به مدرسة فرانكفورت، محاولا التقرب من الفلسفة التحليلية، متخذا وحدة اللغة كركيزة أساسية لوضع أسس نظريته في الفعل التواصلي المبنية على سند معرفي آخر تمثل في البنائية الوظيفية التي ميزت علم الاجتماع الأمريكي و المعروف بعلم الاجتماع التفهمي . غير أن هبرماس يشير في كتابه الفضاء العمومي (أركيولوجيا الإعلان كبعد تكويني للمجتمع البورجوازي) أن الدراسة التي أشرف على نشرها أدورنو حول الفضاء العمومي كانت تحت تأثير نتائج الأبحاث التي قام بها لازارسفيلد حول الدعاية، خاصة تلك التي شاهدها العالم أثناء الحرب العالمية الأولى و الثانية، مبرزا الكيفية التي قامت عليها الدعاية و تأثيرها على الرأي العام و كيف لعب قادة الرأي دورا في استمالته.

لقد اتفقت مجمل الدراسات التي قام بها هبرماس حول الاتصال و الرأي العام على أن الفضاء العمومي تكوّن تاريخيا بفعل الإعلام و الاتصال خاصة الإعلان. إذ يعرّف الفضاء العمومي على أنه الاستعمال العمومي للعقل داخل المجتمعات البورجوازية، أين يتم إبراز الفرق بين النبيل الذي يجمع الضرائب و البورجوازي النشط الذي يدفعها، وهو المعروف بالمواطن الذي يأخذ أحقيته في النشاط السياسي و في المشاركة في اتخاذ القرار. ضمن هذا المسلك يأخذ الإعلان مكانة بارزة في تشكيل الرأي

العام. فالإعلان مثل ما يبينه هبرماس مرتبط بالقراء الذين يقرؤون النصوص القانونية المعلقة على جدران الساحات العمومية، والتي انتقلت بفعل الطباعة إلى الصحف و أصبحت تحمل في طياتها، علاوة على القرارات السياسية، الأخبار الاقتصادية بحكم ازدهار التجارة. ويضاف إليها النصوص الأدبية التي كانت في البدء تأخذ كصيغة تعبيرية لتمثيل النبلاء و تشكل الطبقة الجديدة المكونة من الأدباء الذين يتقربون من البلاط الملكي(النبلاء)[1].

شكلت قراءة الأحكام و مناقشتها بالساحة العمومية ما اصطلح عليه حديثا سوسيولوجيا بالرأي الذي يختلف عن ما هو معروف عند (Publicité) العام. من السياق ذاته، أتى مصطلح الإعلان فقد نشأ هذا المصطلح من سياق فكري واجتماعي خاص، الشيء .(Réclame) الفرنسيين بالترويج الذي جعله أكثر تعقيدا، خاصة لدى استعماله في اللغة العربية، إلى جانب مفاهيم أخرى يستعملها عند مترجمي هبرماس يختلف عن المجال (Sphère publique)هبرماس. فالمجال العمومي الذي جاء نتيجة احتكاك النبلاء بالأدباء، حيث كانت غرف الاستقبال (Sphère privée)الخاص تخصص لهم للتعبير عن ذواتهم وتشخيصها في أدوار مسرحية. مع ولوج الأدباء و الخدم لحضور عروض النبلاء داخل صالوناتهم شُكل ما يعرف بالمجال العام، هذا الولوج حوّل ما هو خاص إلى عام، بفعل الإعلان الذي شكل حجر الزاوية في تشكل مفهوم الفضاء العام عند هبرماس.

مثل هذا الانزلاق من شأنه أن يشكل فضاءً عاما إذا ما ارتبط بالمسرح ارتباطا يؤدي إلى تشكل طبقة جديدة عرفت بالبورجوازية النشطة بحكم ما تمتلك من مؤسسات إنتاج، خاصة تلك التي كانت تحتاج إلى الأخبار السياسية و الاقتصادية. هذاما دفعها إلى الاستثمار في مجال الصحافة، فتطور هذه الأخيرة بفعل تكنولوجيا الطبع وسّع دائرة "العمومي" التي أصبحت بدورها تطلب المعلومات المرتبطة بالأخبار السياسية.

شكلت البورجوازية بفعل احتكاكها بالنبلاء و امتلاكها لمصادر الثروة مع توسع نشاطها الاقتصادي و التجاري الذي مكنها من ممارسة النشاط السياسي، نشاطا ترجم في انشاء أحزاب سياسية و مؤسسات إعلامية لدعم الحراك السياسي والاجتماعي و الثقافي،- حراك دعمه الإعلان المرتكز بالدرجة الأولى على الصحافة وبدرجة أقل على المسرح. فكل من العمل الصحفي و الأدب المسرحي شكل جمهورا يطلبه و يتأثر به، مما ساهم في إعطاء صورة واضحة عن علاقة وسائل الاتصال الجماهيري بالرأي العام. فالفضاء العمومي بالمفهوم الهبرماسي يتكون من الإعلان ،المعبر عنه بوسائل الاتصال الجماهيري أين يشكل المسرح والصحافة الركيزة الأساسية فيه، ثم الرأي العام و المجتمع

المدني. هذا الأخير يبرز إلى الوجود بفعل تكتل المواطنين داخل الجمعيات و الأحزاب السياسية التي تناقش المسائل المرتبطة بالعالم المعيش. مسائل تناقش داخل فضاءات عمومية و يعلن عنها في الصحافة.

نموذج مثال مرتبط بالرأي العام و المجتمع المدني

لا يفصل هبرماس المجتمع المدني عن الرأي العام لكونهما متضمنان بالفضاء العمومي. إذ غالبا ما يفترض ارتباطه بالأماكن العمومية أين يدار النقاش حول قضايا سياسية و اجتماعية و حتى ثقافية. فهذه المنتديات المنظمة من قبل نشطاء يشكلون المجتمع المدني ويتكتلون ضمن جمعيات ومنظمات و أحزاب سياسية . يطور هبرماس مفهوم المجتمع المدني الذي ارتبط عند كل من هيجل و ماركس بالبورجوازية. لأن في الأصل البورجوازي النشط هو الذي شكل الطبقة الجديدة المعارضة و قاد الثورة الفرنسية، و يصبح بذلك مرتبط بالتشكيلات الإرادية الخارجة عن دواليب الاقتصاد و السلطة و الممثلة بالجمعيات السياسية والنقابات والأحزاب[26]. مثل هذه التشكيلات ساهمت في تكوين الرأي العام على حسب تصور هبرماس ضمن المجتمع الاتصالي. يصبح الفضاء العمومي في هذا التصور نتيجة مجردة ترتبط بمتتبعين لمسرحٍ مجسد و اقعيا و من متتبعين افتراضين لوسائل الإعلام ومن قرّاء للصحف. إذا كان مثل هذا الأمر مرتبطا بالدول المتقدمة صناعيا أين تطور مفهوم المجتمع المدني، فهل ينطبق على مجتمع عرف حقبة استعمارية و انتفاضة شعبية كانت نتيجتها ميلاد جمعيات سياسية ؟ و هل هذه الجمعيات قادرة على بناء مجتمع مدني ؟ و إن كان الأمر كذلك فما هي الميكانيزمات المحققة لذلك ؟

ما يمكن ملاحظته عن المجتمع الجز ائري أنه يبدو وكأنه يحمل تركيبته هشاشته ليست تركيبة طبيعية فيه، بل تكونت بفعل عاملين أساسين، العامل الأول الاستعمار الذي كان سببا في تحوله إلي مجتمع ثوري دافع لاسترداد حريته، العامل الثاني انتفاضته لفك الخناق الذي مارسته عليه السلطة. أمام مثل هذا الوضع تشكلت جمعيات و أحزاب عملت على تحويل هذه الهشاشة إلي قوة باستخدام عدة وسائل منها الإعلام . فتاريخ الإعلام الجز ائري يُبرز مدى ارتباطه بالأحزاب سواء إبان الاستعمار أو في ظل النظام الواحد، أين كان نشاطهم السياسي ودوريتهم الإعلامية تتم في السرية. لعل الحركة السياسية التي تولدت إبان الاستعمار كانت تهدف إلى تكوين المواطن أولا ثم الأمة ثانية، لمثل هذا الهدف تكونت أحزاب سياسية وجمعيات باختلاف توجهاتها الإيديولوجية، مما ساهمت في تكوين مجتمع مدني نشط و حركة وطنية تعمل على تعبئة الجماهير نحو قضية جوهرية تمثلت في تحقيق

الوحدة والحرية. لمثل هذين الهدفين أدركت الأحزاب النشطة ضرورة التأثير على الرأي العام باستخدام جرائد كانت لسان حال لكل حزب أو جمعية. يجب الاعتراف بالنخبة التي قادت الحركة الوطنية مثل الأمير خالد و فرحات عباس و التي شكلت كتاباته من 1926 إلى غاية 1930 وثائق من الدرجة الأولى لدراسة النخبة و مساهمتها في تكوين الرأي العام[27]. فبالرغم من الاختلاف في التوجه السياسي إلا أن الحركة الوطنية استمرت في تكوين الرأي العام عن طريق الحلقات والنوادي و الصحف. وكانت هذه الحلقات نتيجة نضال بدأمع نجم شمال إفريقيا، أين كانت العريضة المطلبية تتضمن الإقرار بالجمعيات و حرية التعبير. هذه العريضة كانت موجهة ضمنيا للمطالبة بحكومة جزائرية مستقلة[28] و التي عرضت من قِبل مصالي الحاج عام 1933، كما شكلت برنامجا من أحد عشر بندا تضمنت الجمعيات و حرية التعبير. من هذا المنطلق كان الدور المنوط بمثل هذه الجمعيات تكوين الرأي العام قصد تعبئة الجماهير لتحقيق الحكومة الجزائرية المستقلة.

أما الهشاشة الثانية والتي تسببت فيها السلطة الحاكمة، و إن بحسن نية، في مواصلة الأهداف المسطرة في بيان أول نوفمبر، فهي الانزلاقات في ممارسة السلطة وغلق كل نافذة لتشكيل جمعيات نشطة داخل المجتمع المدني. غير أن تعديل الدستور و صدور قانون الإعلام لعام 1990، شكلا عاملين ساهما في تكوين المجتمع المدني و دورهما في تكوين رأي عام موجه نحو تحقيق أهداف مرتبطة بالمصلحة الوطنية. فأين تكمن هذه المصلحة و فيما تتمثل ؟ وهل هي تلك التي ارتبطت بالعنف و توقيف المسار الديمقراطي أم هي مصلحة خصت بجيل الشرعية الثورية، الذي لم يجد الجيل الذي يحقق الاستمرارية ؟ أم أن المجتمع المدني لم يحسن تكوين من يحقق الاستمرارية ؟

ما يجدر البدء به في عملية تحليل التجربة الديمقراطية بالجزائر، هو القول بأنها اعتبرت تجربة واعدة على مستوى الوطن العربي. بناء على مجموعة من المؤشرات، تمثلت في و اقع أملته الظروف الاجتماعية و الاقتصادية المتراكمة عبر التاريخ، ووجود هياكل قاعدية منها ما تم بناؤه في النظام السابق و منه ما ورث عن الاستعمار، كذلك المواثيق القانونية التي أطرت العملية السياسية. تاريخ الجزائر مليء بالشواهد التاريخية التي تثبت أن الممارسة الديمقراطية ليست وليدة أحداث أكتوبر بل هي متجذرة في التاريخ خاصة الممارسة الحزبية، من الحزب الشيوعي إلى نجم شمال إفريقيا، و من حزب الشعب إلى حركة انتصار الحريات و الديمقراطية وصولا إلى المنظمة السرية ثم جبهة التحرير التي جمعت شمل الجزائريين في سبيل تحرير البلاد. من بداية الثلاثينات و النشاط السياسي الحزبي موجود إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية. ما جعل الحياة السياسية تمتد من العشرينيات إلى غاية

الستينيات من القرن الماضي، لتنغلق بحجة التنمية و العدالة ثم تنفتح من جديد في الثمانينات. ألا تعد مثل هذه الحقائق التاريخية دليلا على تجذر الديمقراطية في الجزائر، خلافا لما يعتقد البعض، بأن الديمقراطية شهدت ميلادا عنيفا ؟

يتبين من خلال مواقف بحثية أخرى أن جهاز الحكم قد أدرك القطيعة التي حدثت بين المجتمع والدولة الشيء الذي أقحمها في دوامة من العنف. فأدرك جهاز الحكم أن الحل سيكون من خلال ممارسة الديمقراطية أو دمقرطة المجتمع و الاعتراف بالحريات الأساسية. فكانت بدايتها تشكيل جمعيات ذات طابع سياسي ثم أحزاب سياسية. هذه الترتيبات الدستورية من شأنها أن ترفع العراقيل أمام النخبة للولوج في دواليب الإدارة و السلطة التي أغلقت منذ الاستقلال بهدف الحصول على الشرعي و المصداقية. ومن شأنها أيضا أن تعمل على تملص السلطة من عبء الالتزام الاقتصادي و اتباع نهج اقتصادي جديد قائم على استقلالية المؤسسات و اقتصاد السوق . لكن هذه الترتيبات لم تضع في الحسبان الصعوبات التي ستواجهها، لأنها لم تدرك الواقع الذي تقوم عليه الروابط الاجتماعية التي يرتكز عليها المجتمع . بالتالي تصادمت مع مواقف ثقافية و إيديولوجية ملازمة للتاريخ الاجتماعي و السياسي للجزائر[29].

وجاء اقتصاد السوق لينظم المجتمع و يجعله يتدارك الفجوة من خلال مشاركته السياسية عن طريق نخبه الممثلة له. وعليه كان الطرح الذي يقول أن الدول المعاصرة وسلّطها تقوم على رفع كل الضغوطات المتركزة على إيديولوجيا اجتماعية بإرساء قيم مبنية على الاتفاق[30]. مثل هذا الطرح يتقارب مع هبرماس من باب أن التبرير الإيديولوجي للدولة الحديثة عليها أن تضمن الحرية و الأمن للأفراد على اختلاف مشاربهم السياسية و الثقافية و الفلسفية . زد على ذلك الاعتراف بالأقليات على أنها الأكثرية المحتملة . بهذا تأخذ الديمقراطية معناها الحقيقي في طرح التداول على السلطة، هذا التحقق وفر شرط الشرعية الضرورية التي تلتزم بها السلطة في حماية الحريات و الفضاءات العمومية[31].

خاتمة

يتضح مما سبق ذكره أن الديمقراطية بالجزائر القائمة على الحرية الإعلامية وكذا استخدام الفضاءات العمومية، قادرة على تنمية الوعي السياسي لأفراد المجتمع. ما يجعله (المجتمع المدني) قادرا على مراقبة السلطة بمراقبة المجالس المنتخبة على الأقل محليا. إن مثل هذه الممارسة تعرف

بالديمقراطية التشاركية بلجان الحي كمجالس بديلة عن المجالس المحلية التي يخول لها مهام تسيير شؤون الأحياء. وهو إجراء بإمكانه أن يدعم الممارسة الديمقراطية و يساعد على حسن استخدام الديمقراطية التداولية التي هي أقرب للتصور الليبرالي عن التصور الجمهوري. لأنه درج الربط بين التصور الليبرالي و النظام البرلماني و بين النظام الرئاسي و التصور الجمهوري. فهذا الربط يبرز الفرق بين استخدام الحقوق و إبراز الفرق بين الحق العام و الحقوق الشخصية. كما أن النماذج المثالية المرتبطة بالإعلام والمسرح و المجتمع المدني الممارسة بفضاءات عمومية ثبت أنها مؤطرة بالديمقراطية، مثل هذه النماذج شكلت المنطق الهبرماسي الذي يدعم الخصوصية الألمانية خاصة في مجال الحقوق و كيف يمكن أن يكون هذا المنطق القائم على المبادئ الكانطية شموليا (universel). ويكون التصور القائم على المنهج التاريخي المقارن الذي وظف من قبل هبرماس في دراسة تشكل الفضاءات العمومية بالغرب أساسا لإمكانية تحقق الفضاء العمومي بالجزائر، تحقق يستلزم توسيع نطاق عمل الحركات الجمعوية المترجمة في لجان الحي مع تشجيع النقاش داخل فضاءات خصصت لذلك، برفع الطوق عن الممارسة الإعلامية وإلغاء الخطوط الحمراء المعرّفة بالرقابة و الرقابة الذاتية. رقابة تحيل دون ممارسة الديمقراطية الحقه في توجيه السلطة و تحقيق العدالة التي لا طالما كانت هدفا لكل انتاج فلسفي و أدبي.